

ينطويان على تقديس (وصفة طبية)
تفصيلية لما ينبغي ان تكون عليه السياسة
الاقتصادية الرامية للخروج من التخلّف .
وعلى اساس ذلك فانه حين اراد لكتابه ان
لا يكون مجرد « تشخيص الاعراض
الظاهرية التي تولد الاوهام وتبعد المرء
عن المعالجة الصحيحة » ، يكون مفهومها
مبرر حصر اهتمامه في هذا المجال
بـ « الآفاق العامة للتنمية والمعضلات
الاستراتيجية البعيدة المدى » ، وهذا
ما كان في الجزء الثالث من كتابه والذي
خصصه لهذا الغرض وقدمه تحت عنوان
« كسر الحلقة المفرغة » .

مر معنا ان حجر الزاوية في التفسير
الذي يتبناه سنتش حول معضلة التخلّف
يتمثل في اعتبار تلك الظاهرة ، في
وضعها الراهن ، نتاجا لعلاقة متشابكة
بين « العوامل الخارجية التي اثبتق
التخلّف على اساسها » وبين « البنية
التي يتألف منها التخلّف » مع التشديد
على ان « العوامل الخارجية » تمثّل
الطرف الحاسم في هذه العلاقة . ومن
طرح كهذا قد يشتق - وبصورة
ميكانكية - اقرار تبسّطي يقول بانّه
يترتب « على كون التخلّف نتاجا
للرأسمالية العالمية انه لا يمكن عمل
شيء لتصفّيته قبل وبندون انهيار
الرأسمالية العالمية » ، وقد تفتقت بعض
القرائح عن تصورات متعددة حول الطرق
التي ينبغي السير عليها لتحقيق « الثورة
العالمية » والتي تمثّل الشرط الضروري
لـ « تصفية التخلّف » . لهذه الصيغة ،
التي لا تخلو من تعسف وسذاجة ، يوجه
سنتش نقده الحازم مبيّنا مدى خطأ تلك
الاطروحات وخطورتها على اختلاف
مزاعمها من اغلوطة اعادة توزيع الدخل
عن طريق المعونات والتعويضات وما شابه
ذلك ، الى وهم الاطاحة الثورية بالنظام
الرأسمالي العالمي عن طريق الثورة
العالمية للشعوب المتخلفة ، الى التناؤل

حساسة من المجتمع التخلّف (مثل تأثيره
على علاقات السوق وعلى عملية التراكم
وعلى نمو السكان وعرض العمل .. الخ)
مشكلا بذلك اساسا ممتازا لضمان
استمرار النظام الكولونيالي .

٤ - البنية الاجتماعية المشوهة : حيث
المجرى الطبيعي للتطور الاجتماعي -
الاقتصادي « في البلدان المتخلفة و « حال
قطع » تغلغل الرأسمالية الغربية الاجنبية
دون ان تسير على الطريق والعدل اللذين
تحدهما القوانين الداخلية لتطورها
السابق » ، فوضعنا بذلك امام تشويه
وتفكك التركيب الطبقي لهذه البلدان حيث
« القديم لم يختف كلياً ، والجديد لم يتم
على الانقراض بل بين بقايا القديم ،
بالاضافة الى ان تغلغل وتعزز الجديد لم
يتحقق في كل مكان » .

وبالتأسيس على واقسع العلاقات
الترايطية والتداخلية التي تسم الواقع
الذي عالجه سنتش عبر المواضيع
الاربعة المذكورة ، تتضح معالم الظاهرة
الكولونيالية بوصفها منظومة تحوز على
القانونية الموضوعية لتوازنها واستمرارها
بصرف النظر عن الارادات الواعية
والقصودة لتحقيق ذلك الاستمرار .
وبالاستناد الى ذلك يتضح مدى زيف
تلك المحاولات التي تبذلها بعض الاطراف
(البلدان المتخلفة خصوصا) للخروج من
اسار وضعها في تلك المنظومة عن طريق
خدش احد جوانبها ، دونما اي ادراك (أو
قدرة على ادراك) لتلك القانونيّة
الموضوعية التي يتم على اساسها انشداد
اواصر المنظومة ، والشروط التي تمكن
المنظومة من اعادة انتاج نفسها . تلك
المحاولات التي لم يكن محكوم عليها
بالخفاق اساسا فحسب ، بل كانت في
بعض الاحيان قابلة لان تجبر لصالح دعم
استقرار المنظومة وامكانيات استمرارها .
في مطلع الجزء الاول من كتابه ذكر
سنتش « ان طبيعة وهدف الكتاب لا